الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.3

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

7 December 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣
المعقودة في المقر، نيويورك،
الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

تنظيم الأعمال (A/C.2/53/1؛ A/C.2/53/L.1/Rev.1 و A/C.2/53/L.1/Add.1/Rev.1)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى تغيير مقترح إدخاله في برنامج عمل اللجنة (A/C.2/53/L.1/Rev.1) يقضي بأن تبدأ مناقشة البنود الفرعية (أ) و (ج) و (د) و (هـ) من البند ٤٩ بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على ذلك التعديل.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - **الرئيس:** قال إن مواضيع مناقشة كل مجموعة من البنود قد اقترحت في أثناء مشاورات غير رسمية، على أن تلك المواضيع لا تحول بأي صورة دون إدلاء أي وفد ببيان حول أية مسألة يراها ذات صلة بالأمر.

المناقشة العامة

٤ - **الرئيس:** قال إن الحالة الاقتصادية العالمية على وضعها الراهن ليست مواتية بوجه عام، والتفاؤل ضئيل بشأن آفاق النمو والتنمية في معظم البلدان النامية. وسوف تتجلى النتائج التعيسة لهذه الحالة في صورة ازدياد الفقر وحدوث توترات اجتماعية وقلاقل سياسية لا مفر منها. وقد أدى الحوار رفيع المستوى الذي دار مؤخرا في الجمعية العامة حول موضوع العولمة إلى زيادة التفهم العام لأخطار العولمة ولما تبشر به من وعود لم تتحقق بعد بالنسبة لمعظم البلدان النامية.

٥ - وأضاف أن الصواب يعود من إدراك أن حل الأزمة الاقتصادية الراهنة يخرج عن نطاق قدرة بلد بمفرده أو منطقة بمفردها أو مؤسسة بمفردها، وأن أي حل يتطلب التضافر الدولي على نطاق عالمي. وإذا كانت المصلحة المشتركة تفرض على البلدان أن تتعاون، فإن الاعتراف بما تواجهه من خطر مشترك ينبغي أن يكون حافزا أقوى لها على التكاتف في العمل.

٦ - وأوضح أن اللجنة الثانية تمثل أرفع آلية حكومية دولية لصوغ السياسة وتقويمها في الميدانين الاقتصادي والإنمائي. وينبغي لها أن تستثمر مركزها الفريد من أجل التشجيع على الحوار البناء والتشارك الصادق إلى أقصى حد ممكن. وقال إنه يتمثل دور الرئيس في أنه المساعدة على تحقيق توافق في الآراء حول المسائل الهامة المعروضة على اللجنة، فالظروف مواتية لإحراز تقدم على الصعيدين الدولي والحكومي الدولي بفضل ما بدأ يظهر من إدراك أن الحلول تتوقف على التعاون والتشارك على الصعيد العالمي.

٧ - **السيد ديزاي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن اللجنة الثانية تجتمع وسط بيئة تخيم عليها أزمة اقتصادية عالمية، من طبيعة الحال أنها كانت محورا رئيسيا للعمليات الحكومية الدولية ولجهود الأمانة العامة على مدار العام الماضي. وأضاف أنه أحس من تلك العمليات بوجود محاولة من جانب الدول الأعضاء لتفهم أسباب اندلاع الأزمة بهذا العنوان المفاجئ. ولقد شملت الأبعاد التي اتخذتها تلك الأزمة نضوب التدفقات المالية إلى الاقتصادات النامية وانهيار معدلات النمو فيها وهو ما أدى إلى هبوط الناتج المحلي الإجمالي. بل أن التقديرات تشير إلى أن النمو العالمي تدنى معدله من ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى معدل يقدر بواقع ١,٩

في المائة في عام ١٩٩٨، وقد يكون أدنى من ذلك. وقد تحول انكماش التوقعات على هذا النحو بشأن النمو إلى أزمة إنسانية تتسم بازدياد الفقر والبطالة والهجرة العكسية من المدن إلى المناطق الريفية وفي ركابها التوترات الاجتماعية.

٨ - واستطرد قائلا إن آثار هذه الأزمة على آفاق التنمية في الأجل الطويل يمكن أن تكون أسوأ، فالاقتصاد العالمي في مجموعه يقتات على استمرار النمو في أمريكا الشمالية وأوروبا، وإن كان بعض البلدان المتأثرة بالأزمة قد بدأ يخرج منها. على أن الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يغامر بالتعرض لمزيد من الانكماش إلى أن تنشأ إمكانية حدوث كساد عالمي. وأضاف أن علاج هذه الحالة يشمل تفضيل القضاء على التضخم بدلا من التسبب في حدوث تضخم، والمحافظة على النمو المدفوع بقوة الطلب وتعزيز مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي لتمكينها من التصدي للأزمة.

٩ - وذكر أن هناك انفصاما بين الاقتصاد الفعلي والاقتصاد المالي والشاهد على ذلك أن معدل دوران النقد الأجنبي قد بلغ عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي. ورغم أن نسبة مئوية صغيرة فقط من ذلك المعدل هي التي تسندها معاملات فعلية، فإنها تمارس أثرها على سعر الصرف العالمي الذي يمارس أثره بدوره على الاقتصادات المحلية. وفي مجال حالات العجز في الحساب الجاري، يمكن استشفاف أن عدم الاستقرار تحول من الحسابات الجارية إلى الحسابات الرأسمالية، غير أنه لا توجد آلية يمكن الركون إليها في رصد أمثال تلك التحولات. وأوضح أنه يجب وضع سياسات ترمي إلى تشجيع استقرار الحسابات الرأسمالية. وقد أثرت العدوى على أسواق بلدان تجمع بينها رابطة الاقتراض، لكن هذه العدوى لها أثرها النفسي أيضا: فتدفق الأموال إلى الأسواق الجديدة آخذ في النضوب، سواء أكانت تلك الأسواق تمر بأزمات أو لم تكن.

١٠ - وقال إن العالم تواجهه النتائج العامة المترتبة على قرارات القطاع الخاص، ويجب أن تراعي السياسة أثر القرارات المالية على الاقتصاد الفعلي. وهناك نزعة إلى تعريف السياسة الجيدة باستعمال المقاييس المعتادة، غير أن الحاجة تدعو إلى التمييز للتكيف مع الأوضاع العينية لكل حالة على حدة. ويجب أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو تحقيق الصالح العام لا المكسب الخاص. ولقد جاءت الأزمة نتاجا لمؤسسات عفا عليها الزمن تعجز عن مواكبة الوقائع العينية للترابط العالمي.

١١ - وأضاف أن تعريفه للعولمة هو أنها عملية لتوسيع المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعميقها عبر الحدود الوطنية بين المواطنين والمؤسسات في مختلف البلدان. والعولمة تأخذ مجراها ليس في مجالي التجارة والمالية وحدهما وإنما في إطار علاقات أخرى أيضا كما يشهد على ذلك نمو الشركات عبر الوطنية وظهور المجتمع المدني العالمي. كما أن عملية العولمة تواجه بالشك في بلدان عديدة على أساس أنها لم تف بوعدها حتى على الصعيد الوطني. والخطر قائم في أن يتراجع المجتمع الدولي عن العولمة لأن المؤسسات القائمة ليس لديها الاستعداد للتصدي لما يترتب عليها من نتائج.

١٢ - وأخيرا قال إن من رأيه أن الأمم المتحدة يمكن أن تقدم أحسن مساهمة بتشجيع بناء توافق الآراء وتوفير محفل يستطيع فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي سماع بعضهم البعض.

١٣ - **السيد ويبيسونو** (إندونيسيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الوعود والتوقعات التي ارتبطت بالعولمة ربما تكون لا تزال صحيحة، غير أن بلدانا عديدة تتزايد شكوكها حول أثرها على الاقتصادات الوطنية، لا سيما النتائج الاجتماعية المدمرة التي تترتب عليها. ولئن كانت تلك القوى العاتية يمكن أن تتيح فرصا كبيرة، فإنها تتجاهل أيضا مصالح البلد وتنحاز إلى الأقوياء اقتصاديا على الضعفاء، وهو ما يؤدي إلى ازدياد التفاوت في الدخول والاستهلاك. وكان من مؤدى آثار العولمة التي أضحت محسوسة في أقل البلدان نموا أنها عملت فعليا على إقصاء تلك البلدان عن التيار العام للاقتصاد، فلا يزال هنا ما يربو على مليون شخص لا يزالون معتصرين في قبضة الفقر المدقع.

١٤ - وأوضح أن معظم الاقتصادات الدينامية في آسيا، التي عملت معدلات النمو القوي فيها طوال العقود الماضية على تحويل المنطقة إلى قوة اقتصادية عارمة، تعاني من الانهيار في الوقت الراهن. أما الدرس الأليم الذي يجب أن يستخلص من ذلك فهو أن عجلة السوق تدفعها العواطف والتصورات بقدر ما تدفعها الحقائق القائمة.

١٥ - وقال إنه لما كانت المشاكل ذات طابع عالمي فلا بد من حلها بصورة عالمية. وبالمثل، فحيث أن قضايا أساسية كثيرة من قضايا التنمية لا يمكن معالجتها بنجاح إلا عن طريق اتخاذ تدابير متعددة الأطراف، فإنه يتحتم إنعاش التعاون المتعدد الأطراف. والأمم المتحدة توفر محفلا فريدا لتجديد ذلك الحوار، فالتحدي الفوري الذي يواجهه التعاون الدولي من أجل التنمية هو ضرورة احتواء الأزمة المتفشية، ومقاومة الآثار السلبية للعولمة، وزيادة فوائدها إلى أقصى حد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتمس أسلوبا جديدا لتعزيز دور الإدارة الذي يقوم به في الاقتصاد العالمي، على أن يكون أسلوبا شفافا خاضعا للمساءلة وقائما على المشاركة.

١٦ - وذكر أن أكبر عامل يعوق التنمية حاليا ربما يكون هو عدم توفر الموارد المالية الكافية. وإذا كانت زيادة التشديد على الاستثمار الأجنبي في مجال التنمية أمرا محمودا، فلا ينبغي نسيان أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل المصدر الرئيسي للتمويل الإنمائي بالنسبة لمعظم البلدان النامية. ومما يؤسف له أن ذلك النوع من المساعدة كان من أول ضحايا العولمة وأنه أصبح شديد النضوب، ذلك أن الأسواق المالية لو تركت لشأنها فلن يخطر لها أن تحيد عن طريقها لكي تمول النمو الاقتصادي في البلدان النامية. يضاف إلى ذلك أن بلدانا كثيرة، منها أقل البلدان نموا، لا تستطيع أن تجتذب التدفقات المالية الخاصة.

١٧ - وأضاف أن مسألة عدم توفر التدفقات المالية تزداد تعقيدا من جراء استمرار مشكلة المديونية الخارجية المزمنة، فلا يزال الكثير من البلدان النامية مكبلا برصيد ديونه رغم انقضاء سنوات على العمل باستراتيجية دولية جديدة للديون. ولقد نبهت مجموعة الـ ٧٧ منذ أمد طويل إلى أهمية الأخذ بنهج يرمي إلى تخفيض العبء العام للديون الواقع على عاتق البلد إلى مستوى يتيح له العودة إلى السير في طريق التنمية. ووصف مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بأنها تمثل خطوة هامة نحو إعادة عدد من أفقر البلدان إلى طريق التنمية؛ على أنه ينبغي بذل الجهود للإسراع بخطى تنفيذ تلك المبادرة. وحيث أن العولمة أدت إلى تفاقم آثار الأزمة المالية على المديونية الخارجية للكثير من البلدان النامية، فإنه يتحتم أيضا اتخاذ تدابير للتخفيف من الديون في ذلك السياق الجديد.

١٨ - وأعرب أيضا عن القلق لعجز صادرات البلدان النامية عن الوصول إلى الأسواق، وبالأخص لما تواجهه من قيود لا تتصل بالتجارة مثل الربط بين التبادل التجاري والمعايير العمالية الأساسية وغير ذلك من المسائل الدخيلة. وقال إنه كان من نتيجة انعدام المساواة في الوصول إلى الأسواق أن البلدان النامية لم تستفد كثيرا من أحكام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية. وحث على الامتثال الصارم لقواعد جولة أوروغواي ومنظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالمنسوجات والمنتجات الزراعية، وعلى تشجيع التبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على الإنصاف والشفافية واتباع القواعد. ولاحظ أن انفتاح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام منتجات البلدان النامية يمكن أن يساعد على تفادي حدوث انكماش عالمي.

١٩ - وأشار إلى أن العجز الحاد في الموارد اللازمة للوفاء بالمطالب المتزايدة التي تواجهها المنظمة مسألة يجب أن تعالج أثناء الاستعراض القادم الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. إذ يجب الاستفادة من ذلك الاستعراض في ضمان توفير التمويل للأنشطة التنفيذية على أساس أكثر استقرارا واستمرارا وضمانا. ولئن كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين تعترف بظهور نمط جديد للتنمية، فإنها تعتقد أن الاستعراض ينبغي أن يشدد على الهدف الأصلي للأنشطة الإنمائية من أجل التنمية، ألا وهو تشجيع المصالح الإنمائية للبلدان النامية؛ وينبغي أن يتفادى الاستعراض إدخال أي مفهوم جديد قد يكون من شأنه التدخل في الأنشطة التقليدية النابعة من خصائص قطرية.

٢٠ - وأعرب عن الأمل في أن يؤدي مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، الذي سيعقد في داكار في كانون الأول/ديسمبر، إلى تنفيذ تلك الاتفاقية بصورة أكثر قوة. وأضاف أن الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في بوينس آيرس، يجب أن يحترم ولاية الاتفاقية؛ وينبغي ألا تلهيه مسائل خارجة عن الموضوع. ويجب أن يترجم مفهوم الشراكة إلى تعبئة موارد مالية كافية، وتوفير تمويل جديد وإضافي، وتحويل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وعلاوة على ذلك، فإن مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن تباينت"، حسب ما ووفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١، يجب أن يطبق تطبيقا تاما.

٢١ - ودعا إلى تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أساس أوجه التكامل فيما بين البلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن يعمل الاحتفال في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما البلدان النامية على تجديد الالتزام بمثل ذلك التعاون. وأوضح أن البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية ينبغي أن تقوم بدور له قيمته في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تسعى مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تشجيعه من خلال مبادرات مثل الاجتماع رفيع المستوى المعني بالتعاون الإقليمي/ دون الإقليمي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في بالي بإندونيسيا بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اليابان.

٢٢ - **السيد غلانزر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه من أوروبا الوسطى والشرقية، ألا وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وقبرص البلد المنتسب، بالإضافة إلى النرويج البلد العضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية والرابطة الاقتصادية الأوروبية، فقال إن عمل اللجنة الثانية يجب أن يمارس داخل الإطار العريض للعولمة. ويجب تقوية المؤسسات الوطنية والدولية من أجل مواجهة تحديات العولمة التي تترتب عليها آثار مالية واجتماعية - اقتصادية

وتكنولوجية بعيدة المدى، كما أنها تتأثر بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية. وفي داخل ذلك الإطار فإن الأمم المتحدة، نظرا لما لها من طابع عالمي وولاية ذات نطاق شامل، يجب أن تنهض بدور رائد في دعم متابعة المؤتمرات الدولية على الصعيد القطري، مع إيلاء اهتمام خاص لاستئصال الفقر ولحقوق الإنسان ومشاركة جميع البلدان في التبادل التجاري الدولي.

٢٣ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والأهداف الإنمائية الدولية التي حددتها تلك المؤتمرات. وفي ذلك السياق، حث اللجنة الثانية على أن تتوخى التركيز والتحديد فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للاستعراضات المقبلة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبرنامج عمل بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن مشاركة المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، ستكون ذات أهمية حاسمة لتكلل تلك الاستعراضات بالنجاح.

٢٤ - وأوضح أنه ينبغي اتباع نهج عريض ومتكامل في التصدي لمشكلة الفقر المتعددة الأوجه، مع مراعاة علاقتها بأمور منها الاستبعاد الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والديمقراطية وحقوق الإنسان ومنع نشوب المنازعات. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه للاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر وذلك على أساس تضافر المشاركة من جانب كل حكومة من الحكومات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي إيلاء أولوية عالية لإشراك الفقراء أنفسهم، بما في ذلك الفئات الضعيفة من أمثال المسنين والمعوقين والأطفال والسكان المحليين.

٢٥ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي مسرور للأثر الذي مارسته الإصلاحات التي قام بها الأمين العام على الأنشطة التنفيذية في كل من المقر والميدان. وينبغي أن يركز الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية على التجانس بين الأنماط الإنمائية، وانسجام الإجراءات، والتعاون في مجال البرمجة في داخل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعزيز نظام المنسقين المقيمين. كما يطالب الاتحاد الأوروبي بتحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، لا سيما على الصعيد القطري. وأعرب عن القلق الذي يخالج الاتحاد لاتجاه الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية إلى التدني، وعن أمله في تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وحيث أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مساهم في الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة، فإن القلق يخالجه لأن عدم توفر الموارد أصبح يعمل بالفعل على تقليل أثر منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني. وفي هذا الصدد فإن الاتحاد يؤيد بقوة الإطار الجديد للتمويل الذي اعتمده البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الآونة الأخيرة بهدف زيادة الموارد الأساسية وتقليل الاعتماد المفرط على عدد من المانحين التقليديين.

٢٦ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الدراسة الشاملة التي ستجرى لموضوع تمويل التنمية على أساس قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢. وينبغي أن تتركز المناقشة في تلك الدراسة على تنويع مصادر تمويل عملية استئصال الفقر. وفي هذا الصدد فإن الاتحاد الأوروبي يستعد حاليا للمناقشات التي ستجرى في الفريق العامل مفتوح باب العضوية الذي سينعقد في أوائل عام ١٩٩٩. وهو يأمل في أن تعتمد الجمعية العامة أثناء دورتها الحالية قرارا إجرائيا يحدد إطارا سليما لمثل تلك المناقشة.

٢٧ - وأوضح أن الديون الخارجية تمنع البلدان النامية من جني ثمار الإصلاح وتحد من قدرتها على الوصول إلى أسواق المال، وأن مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن توسع لكي تشمل المزيد من البلدان. وقال إنه بالإضافة إلى مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عملية التخفيف من الديون التي نفذت بالفعل في إطار نادي باريس وعن طريق إلغاء الديون الثنائية وترتيبات مقايضة الديون، فإنها ستشارك مشاركة تامة في مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أن الاتحاد الأوروبي يقوم بنشاط، في إطار اتفاقية لومي، بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا ويولي أولوية عالية لإدماجها في الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك فسيبذل كل جهد من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن أنماط العمل في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، كما أنه على استعداد لاستضافة ذلك المؤتمر. وحيث أن أكثرية أقل البلدان النامية تقع في أفريقيا، فإن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية على المداولات القادمة التي ستجرى في الجمعية العامة حول تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتشجيع السلام الوطيد والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٢٨ - وشدد على ضرورة إجراء مزيد من التنسيق فيما بين الاتفاقيات المتصلة بالبيئة. وفي ذلك السياق قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بمداولات لجنة التنمية المستدامة حول النهج الاستراتيجية لتناول مسألة إدارة المياه العذبة وإنه يتطلع إلى القيام بدور نشط في المؤتمر القادم للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وأكد أن الاتحاد الأوروبي، بصفته المصدر الرئيسي لتمويل جهود مكافحة التصحر، يعلق أهمية كبيرة على الخروج بنتائج موفقة من المؤتمر الثاني للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الذي سيعقد في داكار. وحرصا من الاتحاد الأوروبي على وضع جدول أعمال أكثر تركيزا وبساطة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية فإنه سيدرس بتأن تقرير الأمين العام عن أعمال فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية أثناء الدورة الحالية. وختاما، أعرب عن أمل الاتحاد في أن تتوخى مداولات اللجنة الثانية مزيدا من التركيز وفي أن يكون ما تعتمده من قرارات أقصر وأكثر اتصالا بواقع الحال.

٢٩ - **السيدة هرفكينز** (هولندا): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي تم الإدلاء به باسم الاتحاد الأوروبي. وقالت إن وفدها منزعج للتدني الحاصل في المساعدة الإنمائية في السنوات الأخيرة، سيما وأن حكومتها ملتزمة بتخصيص نسبة ٠,٨ من ناتجها القومي الإجمالي لذلك الغرض وأنها حققت جميع الأهداف الأخرى المحددة للمساعدة الدولية، وهي مستمرة في التوسع في ذلك. وحثت الدول الغنية الأخرى فضلا عن البلدان حديثة العهد بالتصنيع على تحمل نصيبها من العبء المالي بما يتوافق مع قدرتها على العطاء. ومن المهم كفالة توفر تمويل مضمون ومنظور وكفالة التماس مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية، من القطاعين الخاص والعام وعلى الصعيدين المحلي والدولي.

٣٠ - وذكرت أن خطة التنمية، والتعاون المتعدد الأطراف، هما الاهتمام الأول للأمم المتحدة اليوم. ودعت إلى أن تكون التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي الاحتياجات البشرية الأساسية، وتبني القدرات البشرية الأساسية، وتتحلى بالمسؤولية الاجتماعية. أما التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية فيجب، فضلا عن توفير التمويل، أن يطور قدرة البلدان النامية على النمو؛ غير أن ذلك لن يكون في حيز الإمكان إذا كان عبء ديون تلك البلدان والفوائد التي تدفعها عليها تتجاوز مقدار المساعدة الثنائية التي تتلقاها. ورغم أن معظم المساعدة الإنمائية التي تقدم إلى بلدان الجنوب يأتي من القطاع الخاص، فواقع الأمر أن تضافر جميع الوكالات الدولية معا يمكن

أن يكون له أثر على رفاه جميع البلدان المتلقية للمساعدة يفوق أثر البرامج الثنائية لكل بلد من البلدان المتبرعة بمفرده.

٣١ - وأشارت إلى أن المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينيات أتاحت منبرا ممتازا لبناء توافق آراء؛ على أن الأقوال كانت أكثر من الأفعال. ولا بد للبلدان النامية من أن تشارك في عملية التكامل العالمي على أساس المساواة؛ ولا يمكن كفالة تلك المساواة إلا على الصعيد العالمي، ويفضل أن يكون ذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. وقالت إنها ساهمت شخصيا في إدخال إطار متكامل لمساعدة أقل البلدان نموا على التمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية، بمشاركة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي للتعاون المتعدد الأطراف أن يركز على أكثر البلدان ضعفا، بما فيها الدول الجزرية النامية الصغيرة، التي عانت في الآونة الأخيرة آثار الإعصار جورج؛ والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأشارت في هذا الصدد إلى أن مجموعة السبعة لا تساهم إلا بنسبة ١٧ في المائة في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي، حيث تقف هولندا في المقدمة.

٣٢ - وأوضحت أن نجاح التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية يقتضي من الدول الأطراف أن تشارك بنشاط في عملية إصلاح الآليات الحكومية الدولية. كما أن التعاون فيما بين الوكالات الذي يقوم على الميزة النسبية وأوجه التكامل عن طريق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتساوى مع ذلك من حيث الأهمية الحيوية، لا سيما على الصعيد الميداني. ويجب أن يشمل ذلك الجهد أيضا البنك الدولي، والمصارف الإقليمية من أمثال مصرف التنمية للبلدان الأفريقية، والمانحين الثنائيين. ومما ستكون له أهميته الخاصة تحسين العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وود، على أن يكون البنك الدولي قاعدة قوية للموارد وأن تقوم الأمم المتحدة بدور الريادة. كما يجب أن يكون من مؤدى التعاون فيما بين الوكالات تحسين التعاون فيما بين مختلف وزارات حكومة كل بلد.

٣٣ - **السيد شودري** (بنغلادش): أعرب عن تأييد بلده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما ردد النداء الذي وجهه السيد توني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة داعيا إلى تحديث المؤسسات المالية العالمية، التي اتضحت عدم كفايتها على ضوء الأزمة المالية التي وقعت في جنوب شرق آسيا. وقال إنه وفقا لما جاء في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨" فإن البلدان التي تقف على هامش الاقتصاد نفسها لا تزال معرضة للمضاعفات الناجمة عن تلك الأزمة، خاصة إذا انخفضت أسعار السلع الأساسية أو تسببت البطالة في الخارج في هبوط المبالغ التي يحولها العمال المغتربون إلى بلدانهم الأصلية.

٣٤ - وأوضح أن المجتمع الدولي يجب أن يولي اهتماما خاصا للبلدان التي لم توفق في تحقيق مستوى مقبول من النمو إبان توسع الاقتصاد العالمي في العقد الماضي، وعليه أن يوفر ترتيبات للتخفيف من الديون وأن يسعى إلى عكس اتجاه التدفق السلبي للموارد وأن يكفل لتلك الاقتصادات الهشة القدرة على الوصول إلى الأسواق. وقال إن وفده يتطلع إلى المشاركة، أثناء الدورة الحالية، في الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية من أجل دراسة المساهمات وصياغة خطة يتم النظر فيها على المستوى الحكومي الدولي الرفيع. وينبغي أن يأخذ جدول أعمال ذلك الاجتماع في الاعتبار أهمية المساعدة الخارجية وأهمية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تعكس اتجاه الهبوط الحاصل في المساعدة

الإنمائية الرسمية وأن تبذل كل الجهود للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، بما في ذلك الالتزام بتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وفي ذلك الصدد، وجه الانتباه إلى تقرير الدورة الحادية والثلاثين للجنة السياسة الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أوصت بأن تتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة متواصلة وفعالة على مدار السنوات العشر القادمة، وقال إن ذلك ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أثناء الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.

٣٥ - وأشار إلى أن مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التخفيف من الديون التي تتسم حاليا بالبطيء الشديد والقيود الصارمة على نحو يجعلها تخلو من الفائدة بالنسبة للاقتصادات الضعيفة حتى في إطار مبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونادى بتنقيح شروط المبادرة من أجل زيادة مرونتها وتوسيع تغطيتها. وأضاف أن تدفق الموارد بصورة غير كافية، لا سيما في هذا الوقت الذي يفتقر فيه الميدان الاقتصادي إلى اليقين، يمكن أن يطمس ما تحقق بفضل برامج التكيف الهيكلي من تقدم في مجال الأخذ بالديمقراطية والتخلص من القيود الإدارية. وعلى كل حال فإن صافي تحويل الموارد من الوكالات المالية المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، آخذ في التدني، حتى من حيث قيمته الاسمية. وهذه حالة يجب العمل على عكس اتجاهها.

٣٦ - وأعلن أن وفده يرحب بالبلاغ الصادر عن الجزء رفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨، الذي أقر بأن التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا يتطلب إحراز تقدم أكبر في مجال كفالة إعفاء الواردات الآتية من أقل البلدان نموا من الجمارك، الأمر الذي من شأنه أن يساهم، بدوره، في تمكينها من الوصول إلى الأسواق. وفي ذلك السياق، قال إن وفده يحث على التنفيذ التام والمبكر للمقررات التي اتخذت في الاجتماع رفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا، الذي عقد تحت رعاية منظمة التجارة العالمية وعدد من الوكالات الأخرى في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأضاف إن وفده متفائل بالتقدم المحرز في عملية تنظيم عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، وأنه يشارك بنشاط في تلك الأعمال التحضيرية. وأعرب عن ترحيب وفده بما أعلنه ممثل النمسا من أن بلدا أوروبيا سيستضيف ذلك المؤتمر. كما أنه يتطلع إلى مؤتمر قمة بلدان الجنوب، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠، والذي سيكون مناسبة لصوغ استراتيجيات للتعاون المثمر فيما بين بلدان الجنوب.

٣٧ - **السيدة كينغ** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يولي اهتماما خاصة لأربعة مجالات في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة هي: المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، لا سيما العولمة وتمويل التنمية؛ والتنمية المستدامة؛ والأعمال التجارية والتنمية؛ واستعراض السياسة الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وأضافت أن التحدي القائم هو كيفية الاستفادة من المحفل الذي توفره الجمعية العامة لتقديم مساهمة إيجابية في الجهود التي تبذلها القيادات المالية العالمية في سبيل تعزيز النظام المالي العالمي. وحسب ما أكده الأمين العام من جديد، فإن المجتمع الدولي ينبغي له أن يستطلع الكيفية التي يمكن بها لعملية العولمة أن تفيد البشرية على أفضل وجه والكيفية التي يمكن بها معالجة انعدام القدرة على التنبؤ بتطوراتها.

٣٨ - وأوضحت أن الولايات المتحدة تدعم، في إطار برامجها الثنائية للمساعدة، تطوير شبكات أمان اجتماعية لأشد الناس تأثرا بالأزمة الحالية، كما أنها تساعد الحكومات على وضع ترتيبات تنظيمية تعمل على تحسين

القدرة على إدارة الأمور على نحو سليم. ففي أوائل أيلول/سبتمبر حدد الرئيس كلينتون أبعاد الدور القيادي الذي تقوم به الولايات المتحدة في التغلب على الأزمة حين ألقى الضوء على نواحي النجاح الهائلة التي تحققت في مجال التيسير الاقتصادي والمالي بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، فضلا عن نواحي القصور التي تشوب نظام العولمة والحاجة إلى معالجة نواحي الضعف في ذلك النظام. وفي وقت أقرب، أوجز وزير خزانة الولايات المتحدة مبادرتين للولايات المتحدة هما: إنشاء آلية تمويل معززة في البنك الدولي للاستجابة للأحوال المالية العالمية الصعبة التي تهدد حتى البلدان التي لديها سياسات قوية للاقتصاد الكلي، وإنشاء قدرة جديدة لدى البنك الدولي لمواجهة الطوارئ تركز على تقديم الدعم لأشد فئات المجتمع ضعفا وعلى إعادة تشكيل هيكل القطاعات المالية.

٣٩ - وأعلنت أن الولايات المتحدة طلبت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يتخذا خطوات فورية لإقناع البلدان بمواصلة المشاركة في الاقتصاد العالمي بدلا من الالتجاء إلى وضع ضوابط لأسعار الصرف ولرؤوس الأموال؛ وللإسراع بخطى إعادة الهيكلة الشاملة لقطاعي الشركات والمال في البلدان التي تعاني مشاكل متأصلة في النظام؛ ولتوفير مزيد من شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان التي تمر بأزمة من أجل مساعدة أشد فئات المواطنين حرمانا؛ ولمواصلة المناقشة بشأن إنشاء أدوات جديدة لتقديم مساعدات الطوارئ مع الالتزام بالقواعد السليمة والرشيدة؛ ولتعزيز الإدارة الصالحة والشفافية في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع المالي.

٤٠ - وفيما يتعلق بمبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قالت إن الولايات المتحدة طلبت إلى الدائنين أن يقتدوا بالبنك الدولي ونادي باريس في القيام بعمليات مؤقتة لتخفيف الديون من أجل دعم الإصلاحات الجارية بدلا من تأجيل كل عمليات التخفيف من الديون إلى أن تبلغ تلك الإصلاحات مرحلة الاكتمال مستقبلا.

٤١ - وأضافت أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن الحاجة تدعو إلى الاستعاضة عن النظام المالي الدولي القائم بنظام غيره، وإنما هي تعتقد أن صندوق النقد الدولي وسائر مؤسسات بريتون وودز تحتل مكانة فريدة كما أنها تتمتع بقدرات فريدة تمكنها من معالجة الأزمة الاقتصادية التي تهدد العالم بأسره. وهي تعتقد أنه ليس لأي من الجمعية العامة أو الأمانة العامة للأمم المتحدة أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينتزع دور صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وأنه ليس للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقوم، كما اقترح البعض، بإنشاء "منظمة مالية دولية". غير أن الأمم المتحدة تمتلك ميزة نسبية مشهودا لها في معالجة قضايا التنمية، بما فيها المسائل السكانية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالجنسين وبالطفولة، وفي تقويم الصلات القائمة بين التنمية والسلام، وتلك مسائل ينبغي السعي في حلها إلى التركيز على المجالات التي توجد فيها ميزة نسبية.

٤٢ - واستطردت قائلة إن من تلك المجالات مجال تمويل التنمية، وإن وفدها شديد الاهتمام بالحوار حول تمويل التنمية الذي بدأته الجمعية العامة في السنة الماضية، وينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تقرر قواعد إجرائية للمرحلة التالية من الحوار.

٤٣ - وأضافت أن الولايات المتحدة شديدة الاهتمام كما أنها ملتزمة بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وهذا الالتزام من جانبها يشهد عليه مواصلة الولايات المتحدة لدورها القيادي في تقديم التبرعات للصناديق والبرامج. ووفدها يتطلع إلى أن يتم في إطار ذلك الاستعراض الاضطلاع بالبرمجة في

جميع الصناديق والبرامج على أساس النتائج، مع التوسع في اتباع نهج في التنمية عماده حقوق الإنسان من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومواصلة تنفيذ أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأساس لتحسين التنسيق، ليس في الأمم المتحدة فحسب وإنما أيضا فيما بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٤٤ - وأشارت إلى أن المشاركين في الجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨ قد اتفقوا على أن حسن الإدارة والشفافية عنصران رئيسيان في تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية. وقد قطعت الوكالات الإنمائية التنفيذية خطوات واسعة هائلة في تقديم المساعدة للحكومات في مجالي حسن الإدارة والشفافية، كما أن المؤسسات المالية الدولية قد استلهمت الأمم المتحدة في ذلك المجال. وقالت إن وفدها يعتقد أن الفساد والرشوة يشكلان عائقا خطيرا يعترض التنمية وأنهما يجب أن يبقيا قيد النظر من جانب الجمعية العامة.

٤٥ - وأوضحت أن أكبر وأهم مسألة مدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية فيما يتعلق بالبيئة هي كيفية وضع التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية موضع التنفيذ. وقالت إن وفدها يؤيد بقوة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميداني البيئة والمستوطنات البشرية وإنه يتطلع إلى الاشتراك في العمل مع الوفود الأخرى من أجل تعزيز المنظمتين الرئيسيتين العاملتين في هذين الميدانين.

٤٦ - وذكرت أن الولايات المتحدة ما زالت تعتقد أن النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في التسعينيات توفر، في مجموعها، إطارا شاملا للتنمية. وفيما يناضل المجتمع الدولي من أجل التغلب على الأزمة المالية العالمية الراهنة، فإنه يجدر به أن يجدد التزامه بما تم التسليم به من أن البشر يجب أن يكونوا هم محور التنمية، إذ أن ذلك هو مفتاح كسر حدة الفقر؛ ومن أن الحكومات الوطنية تقع عليها المسؤولية الأولى عن تشجيع التنمية وعن تهيئة بيئة محلية وبيئة دولية مواتية للنمو المستدام؛ ومن أن الأمر يتطلب النظر في جميع جوانب التنمية كوحدة واحدة، إذ أن ما يقع في مجال يؤثر على التنمية في مجال آخر؛ ومن أن احترام الفرد وجميع حقوق الإنسان، والشفافية، وحسن الإدارة عناصر جوهرية لنجاح التنمية.

٤٧ - **السيد أوزوغرغين** (تركيا): قال إن الاتساق في التعاون الدولي مطلوب لمواجهة الصعاب الاقتصادية الخطيرة التي تعاني من آثارها معظم بلدان العالم في الوقت الراهن، وإن كانت أحداث العام الماضي قد أثارت الشكوك حول فعالية الآليات الدولية القائمة فيما يتعلق بالحوار والنظر في المسائل. والواقع أن أكبر خطر يواجه العالم هو الانكماش العالمي، وهو ما يدعو إلى الأمل في أن يتحسن الهيكل المالي الدولي على نحو يتيح لعناصره القيام بدور أكبر في مجال الوقاية بالإضافة إلى ما يؤديه من مهام تقليدية في مجال التصحيح.

٤٨ - وأعلن أن وفده متفائل لتجدد الحوار في الأمم المتحدة، إذ أن ذلك ينهض دليلا على أن كل مجموعات الدول قد استقر رأيها على أن تعيد تأكيد الأهمية المحورية للتنمية وعلى مكافحة الفقر بوصفها أشد عناصر التنمية إلحاحا. وينبغي للجنة أن تغتنم الفرصة لتناول أهم المسائل المدرجة في جدول أعمالها من منظور مكبر، وينبغي للجنة أن تتوخى التركيز في أعمالها وأن تستفيد من وقتها بكفاءة. ومما له أهميته الحيوية أن تبذل جهود أخرى لتوسيع عملية الإصلاح وتعزيزها. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور واضح في إعادة تنشيط التنمية وتعزيز الأطر المعيارية والقانونية والمؤسسية التي تمكن الاقتصاد العالمي من السير بصورة أفعل وأعدل.

وتلك الأطر ضرورية لكفالة الاستقرار والقدرة على التنبؤ ولتمكين جميع مناطق العالم، لا سيما أقل البلدان نموا، من الاستفادة من الاقتصاد المعولم.

٤٩ - وقال إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في نطاق وتنوع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة التي أصبح تنفيذ ولاياتها ومهامها يجري بطريقة أكثر شمولية بفضل زيادة اتضاح الصلات القائمة بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة. غير أن وفده يخالجه القلق لاتجاهات الركود أو الهبوط في التمويل، لا سيما في مجال الموارد الأساسية.

٥٠ - وأضاف إنه لئن كان قد تحقق بعض التقدم نحو بلوغ بعض المرامي الرئيسية لمؤتمر ريو، فإن مسائل كثيرة من قبيل التخفيف من حدة الفقر والمساواة بين الجنسين وحماية الموارد الطبيعية والبيئات الهشة وإدخال تحسينات في مجالي الصحة والتعليم لا تزال مهملة إلى حد كبير. غير أن هناك توافقا في الآراء بشأن أهمية تلك المسائل وحتمية متابعتها. ومن المسلم به على نطاق واسع أن تشجيع التنمية المستدامة ينبغي أن يكون متعدد الوجوه وأن يضم جميع عناصر المجتمع المدني، لا أن يكون مسؤولية الحكومات وحدها.

٥١ - وأوضح أن أحد المرامي الأساسية للجنة يجب أن يكون هو المساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تنشيط الآليات ذات الصلة المقصود بها متابعة تنفيذ النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات الرئيسية.

٥٢ - **السيد مارتينوف** (بيلاروس): قال إن معظم المشاكل الاقتصادية التي يعانيها العالم في الوقت الراهن سوف يمتد إلى القرن القادم. والتفاؤل الذي ساد العالم منذ سنتين إزاء فرص النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي المستقرين والذي أوحت به العولمة وتيسير التجارة تفاؤل تحول بسرعة إلى تشاؤم من جراء الأزمات الحادة التي تعرضت له الأسواق المالية الدولية. ولذلك يلزم اتخاذ تدابير منسقة لتطوير آليات عالمية لتنظيم الأسواق المالية الدولية. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز ولحكومات البلدان بذل جهود مشتركة لتكوين هيكل يمكن أن يتفاعل بسرعة مع ما يقع من تدهور في الحالة في جميع أنحاء العالم.

٥٣ - وأوضح أن البلدان لا تجني كلها فوائد العولمة وتحرير التجارة. ذلك أن الكثير من البلدان النامية، لا سيما من أقل البلدان نموا، وقع فريسة للتهميش، وعلاوة على ذلك فإن متوسط مستوى الحواجز الجمركية المفروضة على البضائع الآتية من أقل البلدان نموا يزيد بمقدار ٣٠ في المائة على متوسط الرقم القياسي العالمي. وبدافع من أغراض حمائية يجري استخدام جزاءات لمكافحة الإغراق لا مبرر لها، مشفوعة بمعايير إيكولوجية وقواعد لصحة النباتات. وفي هذا الصدد فإن ما يربو على ٣٠ بلدا، منها بيلاروس، يعقد مشاورات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لكي يتسنى لتلك البلدان الاستفادة من نظام التجارة المتعدد الأطراف ومن آلية فض المنازعات التابعين لها لمقاومة جزاءات مكافحة الإغراق وغيرها من القيود. وسيكون من المفيد الحصول من الأونكتاد ومن منظمة التجارة العالمية على مساعدة تقنية واستشارية في التصدي للإجراءات المعقدة والمطولة اللازمة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

٥٤ - وأشار إلى ان تعولم الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة العالمية أديا إلى زيادة الضعف الذي تعانيه أقل البلدان نموا. ويجب أن يؤخذ في الحسبان التوزيع غير المتكافئ بشدة للاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين البلدان النامية، حيث تذهب نسبة ٧٥ في المائة من تدفقات الاستثمار العالمي إلى ٢١ بلدا فقط، وهي حقيقة

تدل، مرة أخرى، على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية لمعظم البلدان النامية. ولذلك يتحتم عكس اتجاه التيار الآخذ في الظهور نحو تقليل حجم الموارد المالية المخصصة داخل إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن حل مشكلة الديون الخارجية له أهمية كبيرة للتنمية المستدامة. ويجب حل تلك القضية في القريب العاجل من خلال الجهود المشتركة للبلدان الدائنة والبلدان المدينة ومؤسسات بريتون وودز.

٥٥ - وأضاف أن الأزمة المالية التي هزت أركان الاتحاد الروسي خلال هذا العام وأثرت على بلدان أخرى من بلدان رابطة الدول المستقلة تنهض دليلا على الحاجة إلى تضمين جدول الأعمال العالمي مسألة تقديم المساعدة لتلك البلدان فيما تبذله من جهود لإقامة اقتصاد سوقي ولمقاومة آثار الأزمة المالية العالمية. ولقد خاضت بيلاروس بالتدريج تجربة الانتقال إلى اقتصاد ذي وجهة سوقية. والهدف الذي تسعى إليه هو كفالة عدم تعرض أشد الفئات السكانية ضعفا، مثل الطلبة والمعوقين وأرباب المعاشات التقاعدية، للآثار الحادة لتحولات الاقتصاد الكلي. وهي تسعى إلى إنشاء وتطوير علاقات تجارية واقتصادية متبادلة المنافع مع جميع بلدان العالم ومناطقه وإلى تذليل الصعاب بالتضامن مع شركائها على أساس مبدأي المساواة وتبادل المصالح.

٥٦ - وأشار إلى أن اقتصاد بلده حقق نموا ضخما على مدار العامين الماضيين، حيث تراوح معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بين ١٠ و ١٢ في المائة، مع نمو بعض القطاعات بمعدلات تتراوح بين ١٨ و ٢٥ في المائة. على أن بيلاروس لا تزال بحاجة إلى التعاون في تنسيق الأنشطة مع جاراتها والهياكل الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية. وأعرب عن أمل وفده في تأخذ المؤسسات المالية في الحسبان الدروس المستفادة من الأزمات التي وقعت في الآونة الأخيرة.

٥٧ - وقال إن بيلاروس انتخبت مؤخرا عضوا كاملا في حركة بلدان عدم الانحياز، وستتيح لها تلك العضوية أن توسع بقدر كبير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء في الحركة. كما تدعم بيلاروس إقامة روابط اقتصادية مع مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ومن المهم ليس فقط توسيع الروابط التجارية بل أيضا مضاعفة الاستثمار والتعاون التكنولوجي، حيث أن بلده وهو في مرحلته الحالية من التنمية يحتاج إلى استثمارات أجنبية وتكنولوجيا حديثة. وتمشيا مع تقاليد بيلاروس كبلد ينادي دائما بالتعاون الاقتصادي الدولي فإنها تزمع الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في مينسك في عام ١٩٩٩ للبلدان غير الساحلية الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك لبلدان رابطة الدول المستقلة بشأن مسائل الاقتصاد والنقل والبيئة. ودعا الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فضلا عن البلدان المانحة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والاستشارية في تنفيذ تلك المبادرة.

٥٨ - **السيد أسيمه** (أوغندا): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأوضح أن العولمة والترابط أصبحا أكثر قوتين اقتصاديتين إنتشارا في العالم. ولئن كانت الأقوال قد اختلفت في وصف العولمة بأنها واقع قائم وقوة غشيمة وظاهرة جلبت الفوائد كما جلبت المخاطر الجسيمة، فإنها جاءت أيضا نتاجا لحلول ومقاصد مرسومة في مجال السياسة. وكثيرون اليوم يعتقدون أن فوائد العولمة ستكون غير متكافئة على أحسن الفروض، وأنها ستتجاوز بعض المناطق تماما على أسوأ الفروض ما لم يتم على وجه الاستعجال اتخاذ تدابير محددة وتنفيذها.

٥٩ - وقال إن وفده يوافق سواه من البلدان النامية في أنه ينبغي إجراء إعاد تقويم لسياسات التعاون الاقتصادي الوطنية والدولية. فلقد أثارت الأزمة التي وقعت في جنوب شرق آسيا الشكوك حول قدرة المؤسسات المالية متعددة الأطراف الحالية على التصدي لتقلب أسواق المال الدولية، والرأي متفق بصورة واسعة على أن تقرير السياسات المالية على الصعيد الدولي يجب أن يصبح أكثر شفافية وانفتاحا واتساما بالصبغة الديمقراطية، فتلك الصفات هي وحدها القمينة بإعادة الثقة في النظام الاقتصادي العالمي وإضفاء الاستقرار على الأسواق المالية وتحقيق النمو في ظل المساواة.

٦٠ - وأضاف أنه يمكن بل ينبغي اتخاذ تدابير للتخفيف من الأثر السلبي للعولمة على اقتصادات البلدان النامية ولإزالة هذا الأثر في خاتمة المطاف. ونادى بإكساب الاقتصادات طابعا محليا، وتجريد القوة الاقتصادية من الصبغة المركزية وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية الدولية. وقال إنه ينبغي إعادة تشكيل هيكل مؤسسات بريتون وودز التي كان لها دور فعال في الدعوة إلى العولمة الاقتصادية كما ينبغي تكليفها بولايات جديدة لتمكينها من تشجيع إضفاء الصبغة المحلية على الاقتصاد إذ أن ذلك فيه صالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وفي هذا الصدد، أعلن أن وفده يوافق تماما الأمين العام في أنه لا يمكن التصدي للأبعاد الجديدة للعولمة إلا على الصعيد المتعدد الأطراف وبواسطة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية.

٦١ - وذكر أن التقويمات التي تجرى لأثر العولمة تنحو إلى إغفال النتائج المترتبة عليها بالنسبة للاقتصادات الهشة والضعيفة في أفريقيا وأقل البلدان نموا. فرغم أن البلدان الأفريقية تضطلع بإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق مستهدفة إنعاش اقتصاداتها وتحويلها، فإن النتيجة المنشودة لهذه الجهود لم تتحقق في معظم الأحوال. وحصة أفريقيا من التجارة العالمية تواصل انكماشها، وآفاق الانتعاش فيها كئيبة من جراء الصراعات المحلية وويلات الأمراض. يضاف إلى ذلك أن مستوى المساعدة الخارجية آخذ في الهبوط وحصائل صادرات أفريقيا تتدنى فيما تنخفض أسعار السلع الأساسية إلى الحضيض. ومن جراء تناقص الموارد المحلية فضلا عن انكماش دور الحكومة في مجالات هامة من قبيل بناء القدرات والصحة والهياكل الأساسية والتسويق والوساطة المالية، لا تستطيع البلدان الأفريقية جني ثمار نمو الاقتصاد العالمي. ولهذه الأسباب ستواصل أفريقيا المناداة بأن تراعى في الإصلاحات وعملية العولمة حالة أضعف اقتصادات العالم. ويمكن إنجاز ذلك عن طريق زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتوخي الحرص في تحديد أهدافها، واتباع سياسات تعمل على فتح الأسواق أمام السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية لأفريقيا، واتخاذ إجراءات مناسبة بشأن الديون من شأنها العمل على تقليل الفقر وتحسين تمكن الذين يعيشون في فقر من الحصول على الفرص المثمرة.

٦٢ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318) يعرض نهجا يمكن الأخذ بها في التعاون الإنمائي في البلدان المنكوبة بالنزاعات أو التي هي آخذة في التخلص من قبضة مثل تلك النزاعات. وهو ينادي باتباع نهج شمولي يتناول جميع الجوانب الداخلة في الانتقال من الإغاثة إلى الإصلاح والتعمير والتنمية. وأعلن أن وفده يؤيد تماما توصيات الأمين العام بشأن إجراءات محددة يجب اتخاذها على الصعيدين المحلي والدولي. وينبغي للدول الأعضاء أن تتكاتف من أجل توفير الولاية والموارد اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٦٣ - **السيد دايوس سيسبيديس** (كوبا): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد أن العولمة تمارس أثرا مباشرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان

النامية وتعرضها لجموح اتجاهات التحرر والقوى السوقية والمضاربات الدولية. وعلى أولئك الذين استعملوا قوى العولمة لفرض مذاهب تحررية جديدة تقع مسؤولية الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، التي يمكن أن تترتب عليها، إذا أطلق لها العنان، نتائج لا يمكن التنبؤ بها. وها هي برامج التكيف الهيكلي التي روج لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تبوء بالفشل الذريع. كذلك أثبت جيل ثان من الإصلاحات عدم جدواه، ولئن أجري جيل ثالث أو رابع من الإصلاحات فلن يوفر أي غوث إذ أن أيديولوجية توافق آراء واشنطن، وإن تبدت بمظاهر شتي، لا تزال تفرض على البلدان النامية.

٦٤ - وأوضح أن الإصلاحات الداخلية في البلدان النامية، وعمليات تكييف الاقتصاد الكلي، والجهود التي تبذلها شعوب البلدان الفقيرة، لن يكتب لها النجاح دون توفر مناخ دولي يساعد على التنمية. ويتعين اتخاذ إجراءات لوضع نهاية للممارسات التجارية غير المنصفة، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية، والحمائية السافرة والخفية، والمديونية الخارجية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحصارات الاقتصادية، والتخلف التكنولوجي، والفقر. وحيث أن الجمعية العامة تتمتع بطابع عالمي وأنها المحفل الوحيد الذي تتساوى فيه أصوات الأغنياء والفقراء، فإن عليها أن تقوم بدور خاص في وضع قيم وآليات يتوافق عليها الرأي الدولي ويكون من شأنها أن تساعد البشرية على مواجهة التحديات الجديدة. ويجب تعزيز العمل القائم على تعدد الأطراف وتعزيز التعاون الدولي في هذه الحقبة التي تسودها العولمة. وعلى بلدان الشمال وبلدان الجنوب أن تتكاتف معا وأن تلتزم باتباع شكل من العولمة يكون أكثر إتساما بالإنسانية.

٦٥ - وذكر أن وفده يعلق أهمية خاصة على إنشاء فريق عامل لوضع جدول أعمال لمؤتمر بشأن تمويل التنمية. وتدل التطورات الأخيرة بوضوح على أن الحاجة ماسة إلى مثل ذلك المؤتمر. فقد أثبتت مؤسسات بريتون وودز عجزها عن معالجة المشاكل الحقيقية التي تواجهها بلدان الجنوب في ميدان التنمية وأنها لا تملك القدرة على مواجهة تحديات العولمة. ويتعين أن تلتمس الأمم المتحدة بدائل عالمية ومنصفة بحق لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا. وينبغي للجنة الثانية أن تنظر بجدية في اقتراح لجنة السياسة الإنمائية الداعي إلى إنشاء منظمة مالية دولية جديدة.

٦٦ - وقال إن القلق يخالج وفده للاتجاهات الحالية في تعبئة الموارد الأساسية لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وينبغي النظر بصورة موضوعية في إطار الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في مسألة عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض المانحين التقليديين من أجل عكس إتجاه الهبوط الحاصل في الموارد المكرسة للتنمية. والجهود التي تبذل حاليا من جانب مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة جهود ينبغي أن تساعد على تعبئة الموارد لا أن تسعى إلى فرض شروط جديدة على الموارد النادرة. فالموارد الأساسية ليست حجر الزاوية في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة فحسب، وإنما هي أيضا الضمان لعالميتها وتعدد أطرافها وحيدتها وعدم خضوعها للشروط.

٦٧ - **السيد شين غوفانغ** (الصين): قال إنه ينبغي للبلدان النامية أن تعي أثار العولمة وأن تعترف بما لديها من مواطن الضعف لكي يتسنى لها أن تجني فوائد تلك العملية مع حماية أمنها الاقتصادي في الوقت نفسه. وينبغي مراعاة التدرج في اتخاذ إجراءات العولمة وأن يتم ذلك على ضوء الأحوال التي ينفرد بها كل بلد. وينبغي إعطاء الأولوية لإنشاء نظام مصرفي قوي وتنفيذ سياسة مستقرة وسليمة للاقتصاد الكلي.

٦٨ - وأوضح أن الأمر يستلزم إجراء تقويم شامل لوظائف المؤسسات المالية الدولية وقواعدها فضلا عن تدابير الطوارئ المعمول بها لديها. ويتعين بوجه خاص تعزيز دورها في مجال الإنذار المبكر بوقوع أزمة في أسواق المال الدولية ورصدها والتصدي لعلاجها. وفي الوقت ذاته ينبغي للمؤسسات المعنية أن تحسن فعالية أعمالها من أجل كفالة السرعة في تنفيذ التدابير العلاجية السليمة في الوقت المناسب لوقف تفشي الأزمات. فقد وصل الدمار الناجم عن الأزمة التي وقعت في آسيا إلى أماكن تبعد آلاف الأميال غير عابئ بالحدود الوطنية أو الإقليمية. ولذلك فمن صالح جميع البلدان أن تضم جهودها للتغلب على الأزمة. وعلى البلدان التي كان لها تأثير رئيسي على الحالة الاقتصادية في آسيا أن تتخذ على الفور تدابير بناءة في مجال السياسة من أجل المساعدة على إزالة ما تبقى من آثار الأزمة والعمل على انتعاش البلدان التي أصيبت بأشد ضرباتها.

٦٩ - وأشار إلى أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية للانضمام إلى عملية العولمة تصطدم بعدد من العوائق. ذلك أن ممارسة الحمائية تحت ستار من فرض معايير عمالية وبيئية على البلدان النامية، فضلا عن الالتجاء بغير مبرر إلى استعمال تدابير مقاومة الإغراق ومقاومة الإعانات، أمران يجعلان من شبه المستحيل على البلدان النامية أن تتمتع بالفوائد المتأتية من توسع التجارة العالمية. وهناك بلدان نامية كثيرة لا تستطيع الاستفادة من تدفق رؤوس الأموال الدولية. والمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الهبوط، ولا تزال بلدان كثيرة تتحمل عبئا باهظا من الديون.

٧٠ - وقال إن اتباع البلدان المتقدمة النمو لسياسات اقتصادية ومالية مسؤولة أمر ينبغي أن يشكل جزءا من التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. ولا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنظر إلى مثل ذلك التعاون على أنه مَكْرُمة تقدم لبلدان أخرى بل على أنه استثمار في مستقبل مشترك. ولئن كانت البلدان المتقدمة النمو هي المستفيدة الرئيسية من عملية العولمة، فليس لها أن تتوقع تحقق الرخاء في الأجل الطويل اعتمادا على الاقتصادات غير المستقرة أو المهمشة للعدد الساحق من البلدان النامية. وفي إطار عملية العولمة، ينبغي للبلدان أن تحسن الكفاءة عن طريق المنافسة وأن تشجع الإنصاف عن طريق التعاون من أجل بلوغ الهدف النهائي الذي هو التنمية المشتركة.

٧١ - واستطرد قائلا إن نظر اللجنة في البند المتعلق بتمويل التنمية ينبغي أن يركز على اتخاذ إجراءات حقيقية هدفها النهائي هو حل الصعاب العملية التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي للجنة أن تركز على مسؤوليات الحكومات، لا سيما واجبها في أن تحترم الالتزامات التي اضطلعت بها بالفعل. وينبغي ألا يلهي ضجيج الأبواق التي تنفخ لأنواع أخرى من مصادر التمويل عن الواقع المر لتدني المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٢ - وأضاف أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، بوصفها وسيلة هامة للمساعدة التقنية، لها أهمية حيوية في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الاعتماد على النفس والإسراع بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويجب المحافظة على الطابع العالمي للأنشطة التنفيذية وعلى حيدتها وقيامها على تعدد الأطراف. وينبغي أن تساهم الإصلاحات الشاملة الجارية في الأمم المتحدة في تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأن تساهم، على وجه الخصوص، في توسيع نطاق الموارد الأساسية.

٧٣ - وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقوم بدور إيجابي في تشجيع التنمية المشتركة للبلدان النامية. ولقد أدى الاتجاه الجديد للعولمة الاقتصادية إلى جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر أهمية من

أي وقت مضى، وأعرب عن استعداد وفده إلى الاشتراك في العمل مع البلدان النامية لاستطلاع أفكار جديدة في هذا المجال وتوسيع التعاون المتبادل الفوائد.

٧٤ - **السيد كمال** (باكستان): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأوضح أنه لئن كانت العولمة قد أصبحت مرادفا للتسويق، فإن قوى السوق لم تساعد البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أن السوق لم يساعد على انتعاش الاقتصادات الواقعة في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يؤكد التصور الشائع الذي يقول بأن السوق لا يمكن أن يحل كل المشاكل الاقتصادية. فالسوق يتجاوب مع أرقام التكاليف والإيرادات، وهدفه المحوري هو زيادة المكاسب إلى أقصى حد وليس تحسين أحوال أفراد البشر. والمتكالبون على تحقيق الأرباح يتخذون قرارات تترتب عليها نتائج تؤدي إلى تدمير مستقبل التنمية الاقتصادية.

٧٥ - واستطرد قائلا إن الحالة ازدادت سوءا من جراء تزايد الهبوط في التمويل الذي يقدم للتنمية بشروط تساهلية. ولا يمكن أن تترك التنمية تحت رحمة التدفقات المالية. فضمان تحقيق التنمية المستدامة يقتضي إنشاء صناديق خاصة تكرس حصرا لقضية التنمية. ويجب النظر إلى التنمية في الإطار الأوسع الذي رسمته المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي عقدت في التسعينيات. وإضفاء طابع إنساني على عملية العولمة أمر تحتمه الضرورة وليس على سبيل الاختيار، ويتعين على المجتمع الدولي أن يلتمس حلولا تتجاوز مجرد اتخاذ تدابير نقدية و مالية وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي والتيسير غير البريء من القيود.

٧٦ - وأشار إلى أن ازدياد نواحي الظلم فيما بين البلدان المشاركة في عملية العولمة والأسواق الحرة وفي داخل تلك البلدان يضع أمام توافق آراء واشنطن تحديات خطيرة. فلئن كان المجتمع الدولي قد توصل بالفعل إلى توافق آراء عالمي حول التنمية المستدامة والإطار المعياري للتنمية التي محورها البشر، فهو لا يزال بمنأى عن الخروج بإطار لسياسة دولية لبلوغ تلك الأهداف. والعملية الي ينبغي الاضطلاع بها لوضع ذلك الإطار ينبغي أن تتسم بالديمقراطية وينبغي أن تشارك فيها كل المؤسسات التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتنمية. كما ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في وضع ذلك الإطار الجديد.

٧٧ - وقال إنه ينبغي النظر بجدية في الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن النقد تحت رعاية الأمم المتحدة لكي يتناول مشاكل النظام المالي الدولي قديمها وجديدها. وأعلن أن وفده يقترح أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم مقترحات بشأن عقد مثل ذلك المؤتمر إلى الدورة المستأنفة للجنة الثانية التي يمكن أن تعقد في أوائل عام ١٩٩٩.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.